تصور مقترح لتأسيس شركة مساهمة بالأندية الرياضية المصرية كمصدر للتمويل الذاتي

***أ.م. د/شيرين جلال شحاتة**

* استاذ مساعد بقسم الإدارة الرياضية والترويح بكلية التربية الرياضية –جامعة أسيوط

المقدمة ومشكلة البحث:

أن صناعة الرياضة وتحولها للاستثمار سوف يؤدي الي تغيير جذري وتحول استراتيجي في سوق المال المصرية، وأصبح الاستثمار في قطاع الرياضة ينافس الاستثمار في باقي القطاعات الاقتصادية حيث اتجهت الدولة في الأعوام الماضية إلى دعم الاقتصاد القومي والعمل على تطوير النظم الإدارية للهيئات العامة، وكان نتاج ذلك استخدام اساليب استثمارية عديده وذلك بعد أن أصبحت الأعباء الملقاة على الميزانية العامة لا تسمح بأن تواجه التقدم والتنافس في كل المجالات (١: ٧)

وتقوم مصر حاليا بالعديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ومن أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة محاولتها للانتقال التدريجي لاقتصاد السوق بدلا من اقتصاد التخطيط المركزي، حيث وضعت الدولة أقدامها على الطريق الصحيح لهذا الإصلاح الاقتصادي وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات الخاصة وتقديم لها الامتيازات في جميع المجالات لذلك لابد أن تكون الأن تلك هي فكرة الدولة وفلسفتها في المجال الرياضي. (١٦:٢٣)

فالمجال الرياضي يتميز بقوة بشرية كبيرة جداً وهو ما يجعلها مجالاً خصبا من الناحية الاستثمارية ولكن توجد بعض نقاط الضعف ألا وهى عدم الاستقرار سواء من ناحية ثبات السياسة الرياضية ومدى استيعاب القيادات لهذه السياسة أو لاستقرار مجالس إدارة الهيئات الرياضية أو بالنسبة لاستمرار الإقبال الجماهيري على أنشطة الرياضات المختلفة، لذلك من الأفضل وضع بعض المحددات التي تعمل على زيادة الاستقرار في الرياضة حتى تساعد على دخول المستثمر للمجال الرياضي باطمئنان بما يساعده على الاستمرار في هذا المجال. (١٤: ٢٣)

لذلك أصبح لزاما على الهيئات والمنظمات الرياضية اليوم البقاء والتأقلم مع المحيط المحلي والدولي حيث يقتضي ذلك الاندماج في الاقتصاد العالمي وضرورة سعي المنظمات الرياضية والحرص على استمرارية أنشطتها وذلك لكي تخوض فيه المنظمة صراعها من أجل البقاء والنمو، ومن أجل هذ التوسع والنمو وجدت الهيئات والمنظمات نفسها تحتاج إلى مصادر تمويل، فعملية التمويل من أهم الصعوبات التي تعاني منها المنظمات الرياضية حاليا ولابد أن تحافظ على

مركزها التنافسي ، ولتحقيق ذلك فهي تحتاج إلى موارد مالية تساهم في تمويل أنشطتها ومن مصادر التمويل هذه يوجد التمويل الذاتي والذي يضمن بقاء الهيئة من جهة وتحقيق النمو والتوسع من جهة أخرى. (٢:٥٥)

ووفقا لنص المادة (٧١) في الباب الثامن بقانون الرياضة الجديد نصت على أنه " يجوز للهيئات الرياضية الخاضعة لأحكام هذا القانون وبموافقة الجهة الإدارية المركزية إنشاء شركات مساهمة تساهم فيها الهيئة وأعضاؤها والمستثمرون، وتطرح أسهم هذه الشركات للجمهور وفقا للقانون، كما يجوز قيدها بالبورصة المصرية ". (١٢)

والشركات المساهمة هي النموذج الأمثل لشركات الأموال، فهي لا تقوم على الاعتبار الشخصي، ذلك يعني أن جمع رأسمالها هو الهدف الرئيسي الذي يسعي إليه المؤسسين وذلك بهدف بناء مشروع يكلف نفقات كبيرة قد لا يقوي علية المؤسسين، حيث ان فكرة الشركات المساهمة تقوم منذ القدم على تجميع رأس المال بهدف إنشاء مشروع ضخم، وهذا أساس المشروع يحقق أرباحا عالية يستفيد منها أكبر عدد من الناس. (١١: ٨١)

ومن خلال الاطلاع على الدراسات التي تناولت تأسيس الشركات المساهمة والتمويل الذاتي تري الباحثة ضرورة استخدام طرق استثمارية جديدة ومتطورة مثل الشركات المساهمة كمصدر للتمويل الذاتي حيث تعد من الأدوات الهامة لاستثمار الأموال وكذلك الاعتماد على عوائد الاستثمار والتي قد تكون لها أهمية كبيرة لدى المؤسسات الرياضية حيث تعزز من أرباح تلك المؤسسات، كذلك تدعم مركزها المالي ومركزها التنافسي العالمي، لذلك تقوم الباحثة بإجراء هذه الدراسة لمعالجة الأمور المتعلقة باليات تأسيس الشركات المساهمة للاستثمار بالأندية الرياضية المصرية لما قد تكون لها من أهمية كبيره في تطوير الاندية ودفعها أكثر نحو العالمية.

بعض المصطلحات الواردة بالبحث: -

الشركة المساهمة Investment Company

هي شركة يتم تقسيم رأسمالها إلي أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول، بحيث تكون مسؤولية الشركاء (المساهمين) محدودة علي حسب أسهمهم أي حصصهم في راس المال كذلك تكون للشركة اسم تجاري يشتق من الغرض من إنشائها، ولا يجوز أن تتخذ من أسماء المساهمين أو اسم أحدهم عنوان لها، ويقوم بإدارة هذه الشركة مجلس إدارة ينتخبه المساهمون " (١٧: ٥)

التمويل الذاتي: self-financing

هو كل الإيرادات التي تحققها الهيئة الرياضية عن طريق استثمار مرافقها أو منشأتها أو نشاطاتها، سواء أكانت من حصائل الاشتراكات السنوية للأعضاء أو رسم العضوية، أو بيع تذاكر دخول المباريات، أو الحفلات التي تقيمها المنظمة، أو إيجار منشأتها، أو عائدات الودائع المالية التي تمتلكها. (١٦: ٢٧)

هدف البحث:

يهدف البحث إلى وضع تصور مقترح لتأسيس شركة مساهمة بالأندية الرياضية المصرية كمصدر للتمويل الذاتي

تساؤلات البحث:

١- ما الجوانب الإدارية وآليات التنفيذ لتأسيس شركة مساهمة للاستثمار بالأندية الرياضية المصرية؟

٢- ما متطلبات تطوير التمويل الذاتي بالأندية الرياضية المصرية؟

٣- ما التصور المقترح لتأسيس شركة مساهمة للاستثمار بالأندية الرياضية المصرية كمصدر للتمويل الذاتي؟

خطة وإجراءات البحث

المنهج المستخدم:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والدراسات المسحية وذلك لملائمته لطبيعة البحث

مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في الأندية الرياضية الأهلية والخاصة بجمهورية مصر العربية والبالغ عددهم ٧٢٢ ناديًا (٨٦ حكوميا - ٩٢ عاما /أعمال عام - ٥٤٤ خاصا)، والمتمثلين في: ١. أعضاء مجالس الإدارات. ٢. العاملين بالإدارات المختلفة والمختصين بعملية الاستثمار بالأندية الرياضية. ٣. هيئة الاستثمار وقسم الاستثمار الرياضي بوزارة الشباب والرياضة. ٤. خبراء الاستثمار في المجال الرياضي والمجال الأكاديمي. وقد قامت الباحثة باختيار عينة البحث بالطريقة الطبقية العشوائية حيث تم تقسيم جمهورية مصر العربية إلى خمسة قطاعات وتم اختيار عينة عشوائية من كل قطاع

أدوات جمع البيانات:

استعانت الباحثة في جمع البيانات بالأدوات التالية:

المقابلة الشخصية الغير مقننة بهدف إعداد استمارة الاستبيان - التحليل المرجعي- الاستبيان

قامت الباحثة بتصميم استماراتي وهما كالاتي:

١- استبيان للتعرف على الجوانب الإدارية وآليات التنفيذ لتأسيس شركة مساهمة للاستثمار بالأندية الرياضية المصرية.

٢- استبيان للتعرف على متطلبات تطوير التمويل الذاتي بالأندية الرياضية المصرية.

إجراءات البحث:

تم تصميم استماراتي الاستبيان في ضوء هدف البحث والغرض منه وسوف يتم عرض خطوات وإجراءات البحث كالتالي:

أولا: الاستبيان الخاص الجوانب الإدارية وآليات التنفيذ لتأسيس شركة مساهمة للاستثمار بالأندية الرياضية المصرية واتبعت فيه الباحثة الخطوات التالية.

أ- تحديد محاور الاستبيان:

قامت الباحثة بالاطلاع المراجع والدراسات المرتبطة وذلك للمساعدة في جمع البيانات التي تفيد في إعداد محاور وعبارات الاستمارة كما استخدمت الباحثة المقابلة الشخصية كأداة مساعدة لجمع البيانات الخاصة بمجال البحث، وفى ضوء نتائج التحليل المرجعي مرفق(١) قامت الباحثة بوضع بعض المحاور في صورة مبدئية وهى (المؤسسون، العقد الابتدائي، نظام الشركة الأساسي، إخطار الجهة الإدارية المختصة لطلب الترخيص، الاكتتاب العام في راس المال، الإعلان والدعاية عن نشرة الاكتتاب، انعقاد الجمعية التأسيسية، إعلان تأسيس الشركة وإشهارها، الرقابة علي أداء الشركة المساهمة).

ب-عرض المحاور على الخبراء:

تم عرض المحاور على الخبراء وعددهم (١٠) خبراء وحرصت الباحثة أن يكونوا من أعضاء هيئة التدريس من كليات التربية الرياضية وكلية التجارة وذلك لإبداء الرأي في:

- مدى كفاية المحاور ومناسبتها للهدف الموضوع للدراسة
- إضافة أو حذف أو تعديل أو دمج المحاور التي من شأنها إثراء الدراسة.

ثم تم حساب النسبة المئوية وترتيب كل محور على حده

هذا وقد ارتضت الباحثة نسبة ٧٥% من أراء الخبراء للموافقة على المحور وبالتالي لم يتم حذف أي محور من محاور الاستبيان وفقاً لرأي الخبراء مرفق (٢) وهي:

- المؤسسون.
- العقد الابتدائي.
- نظام الشركة الأساسي.
- إخطار الجهة الإدارية المختصة لطلب الترخيص.
- الاكتتاب العام في راس المال.
- الإعلان والدعاية عن نشرة الاكتتاب.
- انعقاد الجمعية التأسيسية.
- إعلان تأسيس الشركة وإشهارها.
- الرقابة علي أداء الشركة المساهمة.

ج- صياغة عبارات الاستبيان:

قامت الباحثة بصياغة عبارات الاستبيان مستعينة بالمحاور التي توصلت إليها من أراء الخبراء وبذلك تم وضع الاستبيان في صورته المبدئية وقامت الباحثة بعرض الاستبيان في صورته المبدئية على الخبراء مرفق (١) ولقد استخدمت الباحثة حساب النسبة المئوية لا راء الخبراء وقد ارتضت الباحثة بقبول العبارات التي حصلت على نسبة ٧٠% فأكثر

وكانت النتيجة هي استبعاد العبارة رقم (٣) من محور "المؤسسون " وإضافة العبارة رقم (٣) في محور " الإعلان والدعاية عن نشرة الاكتتاب " وإضافة العبارة رقم (١٣) في محور " الرقابة على أداء الشركة المساهمة "

الدراسة الاستطلاعية:

قامت الباحثة بإجراء دراسة استطلاعية على عينة قوامها (٢٠) فرداً من مجتمع البحث ومن خارج عينة البحث

صدق الاستمارة: قامت الباحثة بحساب معامل صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان الخاص بالجوانب الإدارية وآليات التنفيذ لتأسيس شركة مساهمة للاستثمار بالأندية الرياضية المصرية.

وكانت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان ما بين (٠,٤٤٨: ٠,٩٥٦)، وهي معاملات ارتباط جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلاله (٠.٠٥) مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.

ثبات الاستبيان: استخدمت الباحثة معامل الفاكرونباخ للاستبيان وذلك للتأكيد على ثبات العبارات داخل المحاور وكان معامل ثبات ألفا كرو نباخ تراوح ما بين (٠,٥٩٢: ٠,٩٢٥)، وبلغ معامل ألفا كرو نباخ للمحاور ما بين (٠.٦٨٩: ٠.٩٠٢)، بينما بلغ معامل ألفا كرو نباخ للدرجة الكلية للاستبيان (٠,٩٢١)، وهي معاملات ارتباط جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلاله (٠.٠٥). ما يشير إلى ثبات الاستبيان.

تطبيق الاستبيان: بعد إتمام المعاملات العلمية لاستمارة الاستبيان الخاص بآليات بناء الشركة المساهمة للاستثمار بالأندية الرياضية المصرية، تم تطبيق الاستبيان مرفق (٣) على عينة البحث وعددهم (١٠٠) فرداً وذلك في الفترة من ٢٠٢٠/١/٥م حتى ٢٠٢٠/١/٢٥م.

المعالجات الإحصائية

تحقيقا لأهداف البحث وتمشيا مع إجراءاته قامت الباحثة بالاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:

- التكرار والنسبة المئوية.
- الاتساق الداخلي.
- معامل ثبات ألفاكرومباخ.
- القيمة النسبية.

عرض ومناقشة النتائج: -

أولا: عرض ومناقشة نتائج التساؤل الأول: ما الجوانب الإدارية وآليات التنفيذ لتأسيس شركة مساهمة للاستثمار بالأندية الرياضية المصرية؟

قامت الباحثة بالإجابة على التساؤل الأول وذلك بتطبيق استبيان الجوانب الإدارية وآليات التنفيذ لتأسيس شركة مساهمة للاستثمار بالأندية الرياضية المصرية باستخدام الدرجة المقدرة والنسبة المئوية لآراء عينة البحث بهدف تحديد الجوانب الإدارية والآليات المقترحة لتأسيس الشركة المساهمة للاستثمار بالأندية الرياضية المصرية.

حصل محور المؤسسون بالتطبيق علي عينة البحث علي نسبة (٨٨.١٣%) حيث اختلفت النسبة المئوية لعينة البحث حيث حصل هذا المحور بالتطبيق علي العامليين بالأندية الرياضية المصرية علي نسبة تراوحت بين (٦٣.٣٣%) إلى (١٠٠%) وعلي مجالس الإدارات بالأندية الرياضية المصرية علي نسبة تراوحت بين (٤٤.٠٠%) إلي (١٠٠%) وعلي هيئة الاستثمار ووزارة الشباب والرياضة علي نسبة تراوحت بين (٥٨.٣٣%) إلي (١٠٠%) وعلي عينة الخبراء الرياضيين والاكاديميين علي نسبة تراوحت بين (٦٨.٨٩%) إلي (١٠٠%) وهي نسبة قوية تدل علي موافقة عينة الدراسة علي عبارات محور المؤسسون ، بينما حصلت العبارة رقم (٥) على نسبة تراوحت بين (٤٤%) إلى (٦٨.٨٩%) من رأي عينة الدراسة وهي نسبة متوسطة حيث تري عينة الدراسة انه من الممكن للمؤسس الجمع بين وظيفة عامه والاشتراك في تأسيس شركة مساهمه على عكس ما ورد في قانون الشركات التجارية.

وهذا يتفق مع دراسة " فهمي بن عبد الله " (٢٠١٥م) (١١) أن المؤسسون هم الذين يقومون بإبرام عقد الشركة فيما بينهم لتأسيسها وهم الذين يعدون عقد الشركة ويوقعون علية والقيام بكافة إجراء التأسيس من البداية حتى الحصول على شهادة تأسيس الشركة.

ومن هنا تري الباحثة أن المؤسس هو من يتخذ المبادرة في انشاء الشركة المساهمة وجمع الشركاء والاموال وأن من شروط المؤسس أن تتوافر فيه الأهلية الكاملة للقيام بأعمال تأسيس الشركة وأن تكون لدية القدرة علي تحمل نتائج أو أضرار قد تصيب الشركة وأن لا تكون قد حكم علية بأي عقوبة جنائية أو عقوبة جنح لقيامة بجريمة تمس الشرف أو خيانة أمانة وكذلك عدم الجمع بين عمل حكومي أو قطاع عام أو أي هيئة عامة وبين عضوية مجلس الإدارة في إحدى الشركات والاشتراك في تأسيسها.

-حصل محور العقد الابتدائي بالتطبيق علي عينة البحث علي نسبة (٨٧.١٣%) حيث اختلفت النسبة المئوية لعينة البحث حيث حصل هذا المحور بالتطبيق علي العامليين علي نسبة تراوحت بين (٧٦.٠٠%) إلي (٩٦.٦٧%) وعلي مجلس الادارة علي نسبة تراوحت بين (٦٠.٠٠%) إلي (١٠٠%) وعلي هيئة الاستثمار ووزارة الشباب والرياضة علي نسبة تراوحت بين (٦٥.٠٠%) إلي (٩٥.٠٠%) وعلي عينة الخبراء الرياضيين والاكاديميين علي نسبة تراوحت بين (٧٥.٥٦%) إلي (٩٧.٧٨%) وهي نسبة قوية تدل علي موافقة عينة الدراسة علي عبارات (١، ٣، ٤، ٥) لمحور العقد الابتدائي والتي وردت في قانون الشركات التجارية الذي تري أن تكون العقد الابتدائي علي الوجه الذي يصدر به قرار من الوزير المختص وأن يوقع العقد من المؤسسين والحصول علي موافقة وزارة الشباب والرياضة قبل التصديق علية أمام مكتب الشهر العقاري.

بينما حصلت العبارة رقم (٢) على نسبة تراوحت بين (٦٠.٠٠%) إلى (٧٦.٠٠%) من رأي عينة الدراسة وهي نسبة متوسطة حيث تري عينة الدراسة انه لا يجوز اغفال ادراج البيانات المتعلقة باسم الشركة وغرضها ولذا فأن عينة الدراسة تتفق مع ما نص علية القانون في أنه لا يجوز إغفال إدراج البيانات المتعلقة باسم الشركة وغرضها عند كتابة العقد الابتدائي للشركة.

وهذا يتفق مع دراسة " علي محمد عبد الجليل " (٢٠٠٨م) (١٠) التي تشير إلى أنه يجب أن تكون العقد رسمياً أو مصدقاً على التوقيعات فيه أمام مكتب الشهر العقاري وألا يجوز أن يتضمن أي شروط تمنع المؤسسون بعضهم أو كلهم من المسئولية الناجمة عن التأسيس لشركة المساهمة.

ومن هنا تري الباحثة أن العقد الابتدائي للشركة هو عقد يُبرم بين المؤسسين يضع على عاتقهم التزامات متبادلة بالسعي في اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لإتمام تأسيس شركة المساهمة وهو ليس ابتدائي إلا من حيث كونه الخطوة الأولي التي تعبر عن إرادة المؤسسين واتفاقهم علي السعي لتأسيس الشركة إلا انه عقد نهائي ملزم لأطرافه فيحق للمؤسس أن يلزم المؤسس الآخر بتنفيذه اذا تقاعس عن إتمام إجراءات التأسيس.

-حصل محور النظام الأساسي للشركة بالتطبيق علي عينة البحث علي نسبة (٩٣.٢٧%) حيث اختلفت النسبة المئوية لعينة البحث حيث حصل هذا المحور بالتطبيق علي العاملين علي نسبة تراوحت بين (٨٨.٠٠%) إلي (١٠٠%) وعلي مجلس الادارة علي نسبة (١٠٠%) وعلي هيئة الاستثمار ووزارة الشباب والرياضة علي نسبة تراوحت بين (٩٥.٠٠%) إلي (١٠٠%) وعلي عينة الخبراء الرياضيين والأكاديميين علي نسبة تراوحت بين (٨٨.٨٩%) إلي (١٠٠%) وهي نسبة قوية تدل علي موافقة عينة الدراسة علي عبارات محور نظام الشركة الأساسي.

وهذا يتفق مع دراسة " فهمي بن عبد الله "(٢٠١٥م) (١١) ودراسة " آمال شريفي "(٢٠١٦م)(١) التي تشير إلى أن نظام الشركة الأساسي هو أول مراحل تأسيس شركة المساهمة التي تجري بين شركاء المؤسسين وبهذا يعقدون عقداً بالاتفاق ويعد توقيعهم للعقد يلتزم كلاً منهم بالعقد وبموجبه يتحدد دور كلاً منهم لمدي مساهمته في الشركة من الأعمال والأموال ونفقات التأسيس والأرباح عند الانتهاء من التأسيس.

لذا تري الباحثة أن نظام الشركة الأساسي يعتبر بمثابة دستور العقد الأساسي للشركة والتي سوف تمارس نشاطها وفقاً لما يرد فيه وكذلك يجب أن يتضمن بياناً تفصيلياً حول جميع القواعد المتعلقة بها بعد اكتسابها للشخصية القانونية فنظام الشركة هو الذي يتحكم فيها وذلك منذ لحظه ميلادها بشكل قانوني أي من اللحظة التي أصبحت تتمتع فيها بالشخصية المعنوية إلى غاية انقضائها. حيث يتضمن هذا النظام طريقة تكوين مجلس الإدارة وأعضاء الشركة وشروط تقديم الأسهم وتوزيع الأرباح وغيرها.

-حصل محور إخطار الجهة الإدارية المختصة بالتطبيق علي عينة البحث علي نسبة(٩١.٠٠%) حيث اختلفت النسبة المئوية لعينة البحث حيث حصل هذا المحور بالتطبيق علي العاملين علي نسبة تراوحت بين (٨٥.٣٣%) إلى (١٠٠%) وعلي مجلس الإدارة علي نسبة تراوحت بين (٨٠.٠٠%) إلي(١٠٠%) وعلي هيئة الاستثمار ووزارة الشباب والرياضة علي نسبة تراوحت بين (٨٥.٠٠%) إلي (١٠٠%) وعلي عينة الخبراء الرياضيين والاكاديميين علي نسبة تراوحت بين (٨٦.٦٧%) إلي(١٠٠%) وهي نسبة قوية تدل علي موافقة عينة الدراسة علي عبارات محور إخطار الجهة الإدارية المختصة لطلب الترخيص.

وهذا يتفق مع " لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية " لسنة (٢٠١٧م) (١٤) الذي يشترط أن تتخذ الشركة طالبة الترخيص لمنح الترخيص لشركة رياضية شكل الشركة المساهمة على ألا يقل رأس مالها عن ٢٥٠ ألف جنيهاً في حالة الترخيص لمجال واحد و٥٠٠ ألف جنيهاً إذا كان الترخيص لمجالين من مجالات الخدمات الرياضية وعن مليون جنيهاً إذا كان الترخيص لأكثر من مجال وعلى ألا يقل رأس مال الشركة المصدر عن تلت التكاليف الاستثمارية للمشروع.

لذا تري الباحثة أن تأسيس الشركة المساهمة ليس مجرد العقد الابتدائي والنظام الأساسي والتوقيع عليهما من قبل المؤسسين فهذا لا يكفي فلابد من صدور ترخيص حكومي رسمي بطلب من الجهة الإدارية المختصة وبعد الحصول علية تستكمل إجراءات التأسيس الواردة بقواعد منح شركات

الخدمات الرياضية حتى تكتسب شركة المساهمة الشخصية المعنوية لممارسة نشاطها الذي تأسست من أجلة.

-حصل محور الاكتتاب العام في رأس المال بالتطبيق علي عينة البحث علي نسبة(٩٨.٥٣%) حيث اختلفت النسبة المئوية لعينة البحث حيث حصل هذا المحور بالتطبيق علي العامليين علي نسبة تراوحت بين (٩٦.٦٧%) إلى (١٠٠%) وعلي مجلس الإدارة علي نسبة تراوحت بين (٨٢.٦٧%) إلي (١٠٠%) وعلي هيئة الاستثمار ووزارة الشباب والرياضة علي نسبة تراوحت بين (٩٥.٠٠%) إلي (١٠٠%) وعلي عينة الخبراء الرياضيين والاكاديميين علي نسبة تراوحت بين (٩٧.٧٨%) إلي (١٠٠%) وهي نسبة قوية تدل علي موافقة عينة الدراسة علي عبارات محور الاكتتاب العام في رأس المال.

وهذا يتفق مع دراسة " فهمي بن عبد الله "(٢٠١٥م) (١١) ودراسة "على محمد عبد الجليل سعيد القيسي "(٢٠٠٨م) (١٠) التي تشير إلى أن الاكتتاب هو تصرف قانوني يمتلك المكتتب عدداً من أسهم الشركة يدفع ما يقابلها من المبلغ المطلوب مع التعهد بقبول ما ورد في عقد الشركة.

لذا تري الباحثة أن الاكتتاب في رأس مال الشركة هو من أهم المراحل الأساسية في تأسيس الشركة وتظهر أهمية الاكتتاب في أنه يمثل اتجاهاً حديثاً في مبدأ الديمقراطية المالية لأنه يؤدي إلي تمكين ذوي الدخل المحدود من استثمار مدخراتهم النقدية في مشاريع والحصول علي أرباح وأن الاكتتاب هو الأداة التي يتم عن طريقها تجميع الجزء الأكبر من رأس مال الشركة المساهمة عن طريق مخاطبة جمهور المدخرين الذين قاموا بتوظيف أموالهم في هذا المشروع ولهذا يجب أن تكون الاكتتاب جدياً وكاملاً وباتاً غير مقترناً بأجل أو معلق علي شرط.

-حصل محور الإعلان والدعاية عن نشرة الاكتتاب بالتطبيق علي عينة البحث علي نسبة(٩٦.٢٤%) حيث اختلفت النسبة المئوية لعينة البحث حيث حصل هذا المحور بالتطبيق علي العامليين علي نسبة تراوحت بين (٩٠.٨٣%) إلى (١٠٠%) وعلي مجلس الإدارة علي نسبة تراوحت بين (٩٠.٦٧%) إلي (١٠٠%) وعلي هيئة الاستثمار ووزارة الشباب والرياضة علي نسبة تراوحت بين (٩١.٦٧%) إلي (١٠٠%) وعلي عينة الخبراء الرياضيين والاكاديميين علي نسبة تراوحت بين (٨٨.٨٩%) إلي (١٠٠%) وهي نسبة قوية تدل علي موافقة عينة الدراسة علي عبارات محور الإعلان والدعاية عن نشرة.

وهذا ما يتفق مع دراسة" عايدة بن عاشور وكريمة الشابوني " (٢٠١٢م) (٩) ودراسة "آمال شريفي"(٢٠١٦م) (١) أنه لكي تكون الاكتتاب صحيحاً وقانونياً يتوجب ذلك ضرورة وجود وسيلة لإعلام الجمهور والذي يُنشر من قبل المؤسسين وتكون تحت مسئوليتهم الشخصية ويحب أن

تكون معلناً عنة للشروط المحدودة كما يجب أن ينشر الإعلان في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية وفي حالة عدم الالتزام بهذه الإجراءات لا يقبل الاكتتاب.

لذا تري الباحثة أنه يجب أن تعلن نشرة الاكتتاب وتعديلاتها في صحيفتين يوميتين وفي صحيفة الاستثمار بعد إقرارها من الهيئة وأنه يمكن للهيئة أن تقوم بتوزيع إعلانات أو نشرات دورية أو خطابات تتعلق بالاكتتاب وكذلك يمكن أن تعطيها للجمهور. وكذلك يمكن إعلان نشرة الاكتتاب في مواقع التواصل العامة والخاصة على الرغم من أنها لم ترد في القانون ولكنها في وقتنا هذا لها أهمية كبيرة في سرعة استجابة الجمهور حيث أن مواقع التواصل العامة والخاصة قد استطاعت توفير الوقت والجهد على كل من يستخدمها وبذلك قد تكون لها أثر كبير في تسهيل إجراءات إعلان نشرة الاكتتاب علي جمهور المكتتبين.

-حصل محور انعقاد الجمعية التأسيسية بالتطبيق علي عينة البحث علي نسبة(٩٠.٢٠%) حيث اختلفت النسبة المئوية لعينة البحث حيث حصل هذا المحور بالتطبيق علي العامليين علي نسبة تراوحت بين (٧٥.٠٠%) إلى (١٠٠%) وعلي مجلس الإدارة علي نسبة تراوحت بين (٨٥.٣٣%) إلي (١٠٠%) وعلي هيئة الاستثمار ووزارة الشباب والرياضة علي نسبة تراوحت بين (٧٦.٦٧%) إلي (١٠٠%) وعلي عينة الخبراء الرياضيين والاكاديميين علي نسبة تراوحت بين (٧٣.٣٣%) إلي (١٠٠%) وهي نسبة قوية تدل علي موافقة عينة الدراسة علي عبارات محور انعقاد الجمعية التأسيسية .

وهذا ما يتفق مع دراسة" " فهمي بن عبد الله " (٢٠١٥م) (١١) ودراسة "رحاب محمود داخلي " (٢٠١٠م) (٤) التي تشير إلى أن مرحلة انعقاد الجمعية التأسيسية تأتي بعد الاكتتاب وهي اجتماع جميع المكتتبين بأسهم الشركة وبناءً علية تستدعي الجمعية التأسيسية للشركة في المكان والزمان المحددين.

لذا تري الباحثة أنه بعد الاكتتاب يقوم المؤسسون باستدعاء المكتتبين لانعقاد الجمعية التأسيسية في المكان والزمان المحددين وتكون توجيه الدعوة لجميع المساهمين دون تمييز في بينهم سواء قدموا حصص نقدية أو عينية. إذ تكمن الأهمية من توجيه الدعوة للمساهمين في تمكينهم من الاطلاع على الإجراءات المتخذة في سبيل تأسيس شركة المساهمة.

-حصل محور إعلان تأسيس الشركة وإشهارها بالتطبيق علي عينة البحث علي نسبة(٩٦.٨٣%) حيث اختلفت النسبة المئوية لعينة البحث حيث حصل هذا المحور بالتطبيق علي العامليين علي نسبة تراوحت بين (٩٠.٨٣%) إلى (١٠٠%) وعلي مجلس الإدارة علي نسبة (١٠٠%) وعلي هيئة الاستثمار ووزارة الشباب والرياضة علي نسبة تراوحت بين (٩٥.٠٠%) إلي (١٠٠%) وعلي

عينة الخبراء الرياضيين والاكاديميين علي نسبة تراوحت بين (٨٨.٨٩%) إلي (١٠٠%) وهي نسبة قوية تدل علي موافقة عينة الدراسة علي عبارات محور إعلان تأسيس الشركة وإشهارها.

وهذا يتفق مع دراسة" عايدة بن عاشور وكريمة الشابوني " (٢٠١٢م) (٩) ودراسة " علي عبد الجليل " (٢٠٠٨ م) (١٠) أنه بعد انعقاد الجمعية التأسيسية يأتي آخر إجراء وهو قيد وشهر الشركة في السجل التجاري وهذا شرطاً لاكتساب الشخصية المعنوية وممارستها لنشاطها وبالتالي قبل إتمام إجراء القيد في السجل التجاري لا نكون أمام شركة بالمعني القانوني الصحيح إلا بعد حصولها على شهادة إنشاء من الجهة الإدارية المختصة.

لذا تري الباحثة أنه يتم إعلان تأسيس الشركة وقيدها في السجل التجاري بموجب شهادة إنشاء التي حصلت عليها من الجهة الإدارية المختصة وبذلك تكتسب الشخصية الاعتبارية وأصبح لها وجود قانوني وبذلك ينتهي دور المؤسس. كما أن إشهار الشركة يعني أن إجراءات تأسيس الشركة كانت سليمة وتمت وفقاً للقانون وأثبتت شخصيتها المعنوية وحق لها أن تمارس غرضها الذي أنشئت من أجلة وأصبحت قادرة على اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات.

-حصل محور الرقابة على أداء الشركة المساهمة بالتطبيق على عينة البحث على نسبة (٩٦.١٩%) حيث اختلفت النسبة المئوية لعينة البحث حيث حصل هذا المحور بالتطبيق على العامليين على نسبة تراوحت بين (٩٠.٠٠%) إلى (١٠٠%) وعلى مجلس الإدارة على نسبة (١٠٠%) وعلى هيئة الاستثمار ووزارة الشباب والرياضة على نسبة تراوحت بين (٩١.٦٧%) إلى (١٠٠%) وعلى عينة الخبراء الرياضيين والأكاديميين على نسبة تراوحت بين (٨٨.٨٩. %) إلى (١٠٠%) وهي نسبة قوية تدل على موافقة عينة الدراسة على عبارات محور الرقابة على أداء الشركة المساهمة

وهذا يتفق مع دراسة " محمد رفعت المحروقي " (٢٠١٣م) (١٩) الذي اقترح بإنشاء نظام للرقابة على شركات المساهمة متمثل في رقابة داخلية وخارجية على أداء الشركات.

لذا تري الباحثة أن نظام الرقابة على الشركة المساهمة لابد أن يتكون من رقابة داخلية وتتمثل في الجمعية العمومية ورقابة خارجية تتمثل في وزارة الشباب والرياضة، وأن الدور الرقابي الذي تلعبه الهيئات الرقابية الخارجية هو دور تنظيمي وإشرافي فقط ولكن صاحب السلطة الأكبر في الرقابة على الشركة هي الجمعية العمومية للشركة ودورها في الرقابة على ميزانية الشركة وعلى أداء الإدارات الخاصة بالشركة.

وبذلك تكون الباحثة قد أجابت على التساؤل الأول من البحث وهو " **ما الجوانب الإدارية وآليات التنفيذ لتأسيس شركة مساهمة للاستثمار بالأندية الرياضية المصرية؟**".

ثانيا: الاستبيان الخاص بالتعرف على متطلبات تطوير التمويل الذاتي بالأندية الرياضية المصرية، واتبعت فيه الباحثة الخطوات التالية: -

أ- تحديد أبعاد الاستبيان:

قامت الباحثة بالاطلاع على المراجع العلمية والمقالات والأبحاث والدراسات المرتبطة بمجالات التخطيط والتسويق والتمويل والاستثمار الرياضي ومن خلال ذلك توصلت إلى عدد (٦) محاور رئيسية مرفق (٤).

ب- عرض المحاور على الخبراء:

بعد الاطلاع على الدراسات المرجعية قامت الباحثة بإعداد استمارة استطلاع رأى الخبراء حول محاور الاستمارة لإبداء الرأي في مدى مناسبتها لموضوع البحث، وتم عرضها على مجموعة من الخبراء في مرفق (١) وارتضت الباحثة قبول نسبة ٧٠% فأكثر من آراء السادة الخبراء وبذلك تم التوصل إلى المحاور النهائية للاستبيان وعددها (٦) محاور مما جعلت الباحثة تقبل المحاور جميعها نظرا لأهميتها.

- المتطلبات الإدارية
- المتطلبات الفنية
- المتطلبات المادية
- المتطلبات البشرية
- متطلبات التسويق والترويج
- التشريعات والقوانين اللازمة للتسويق والاستثمار

ج- صياغة الاستبيان:

قامت الباحثة بصياغة عبارات الاستبيان مستعينة بالمحاور التي توصلت إليها من أراء الخبراء

تم وضع الاستبيان في صورته المبدئية، وقامت الباحثة بعرض الاستبيان في صورته المبدئية على الخبراء مرفق (١) ولقد استخدمت الباحثة حساب النسبة المئوية لا راء الخبراء وقد ارتضت الباحثة بقبول العبارات التي حصلت على نسبة ٧٠% فأكثر من مجموع أراء الخبراء

كانت أراء الخبراء كالآتي:

- استبعاد العبارة رقم (٤) من محور "المتطلبات الادارية" استبعاد العبارة رقم (١،٣) في محور " المتطلبات الفنية" استبعاد العبارة رقم (٤) في محور " المتطلبات البشرية"، استبعاد العبارة رقم (٥،١) في محور " متطلبات التسويق والترويج"، استبعاد العبارة رقم (٢،١) في محور " التشريعات والقوانين اللازمة للتسويق والاستثمار"

- **الدراسة الاستطلاعية:**

قامت الباحثة بإجراء دراسة استطلاعية على عينة قوامها (٢٠) فرد من خارج عينة البحث الأساسية، حيث استهدفت الدراسة الاستطلاعية التعرف على:

- مدى مناسبة صياغة العبارات لمستوى فهم العينة.
- التأكد من عدم وجود أي عبارات يصعب فهمها.
- تقنين زمن الاستبيان.
- إيجاد الصدق.
- إيجاد الثبات.

المعاملات العلمية للاستمارة:

- صدق الاستمارة: استخدمت الباحثة صدق الاتساق الداخلي لحساب معامل الصدق وذلك بهدف التحقق من صدق استمارة الاستبيان في صورته النهائية مرفق (٥)، حيث تم تطبيق الاستبيان على مجموعة قوامها (٢٠) أفراد من مجتمع البحث ومن خارج عينة البحث الأساسية وكانت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبيان ما بين (٠.٧٥: ٠.٩٧)، وهي معاملات ارتباط جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلاله (٠.٠٥) مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.

- **ثبات الاستمارة:** لحساب الثبات لاستمارة استبيان متطلبات تطوير التمويل لدى الأندية الرياضية المصرية، استخدمت الباحثة طريقة الثبات لمعامل ألفا كرونباخ وكانت أن معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) بين المحاور ومجموع الاستمارة تراوحت ما بين (٠.٦٩٨: ٠.٧٤٥) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠٥) مما يشير إلى أن الاستمارة تتمتع بثبات عالي. وبذلك تم وضع الاستبيان في صورته النهائية مرفق (٥)

تطبيق الاستبيان:

قامت الباحثة بتطبيق الاستبيان في صورته النهائية على أفراد العينة والبالغ عددهم (١٠٠) فردا في الفترة من ٢٠٢٠/١/٣٠ إلى ٢٠٢٠/٢/١٥م.

المعالجات الإحصائية:

تحقيقا لأهداف البحث وتمشيا مع إجراءاته قامت الباحثة بالاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:

- التكرار والنسبة المئوية.
- الاتساق الداخلي.
- الدرجة المقدرة.
- معامل ثبات ألفاكروميخ.
- القيمة النسبية.

وقد ارتضت الباحثة مستوى دلالة (٠.٠٥) للتأكد من معنوية النتائج الإحصائية للبحث

عرض ومناقشة نتائج التساؤل الثاني الذي ينص علي:

" ما متطلبات تطوير التمويل الذاتي بالأندية الرياضية المصرية؟"

قامت الباحثة بالإجابة على التساؤل الثاني وذلك بتطبيق استبيان ما متطلبات تطوير التمويل الذاتي بالأندية الرياضية المصرية باستخدام الدرجة المقدرة والنسبة المئوية لآراء عينة البحث بهدف تحديد متطلبات تطوير التمويل الذاتي بالأندية الرياضية المصرية.

-حصل محور المتطلبات الإدارية بالتطبيق علي عينة البحث علي نسبة (٩٨.٥٣%) حيث اختلفت النسبة المئوية لعينة البحث حيث حصل هذا المحور بالتطبيق علي العاملين علي نسبة تراوحت بين (٩٠.٨٣%) إلى (١٠٠%) وعلي مجلس الإدارة علي نسبة تراوحت بين (٩٤.٦٧%) إلى (١٠٠%) وعلي هيئة الاستثمار ووزارة الشباب والرياضة علي نسبة تراوحت بين (٩٣.٣٣%) إلى (١٠٠%) وعلي عينة الخبراء الرياضيين والاكاديميين علي نسبة تراوحت بين (٩٣.٣٣%) إلى (١٠٠%) وهي نسبة قوية تدل علي موافقة عينة الدراسة علي عبارات محور المتطلبات الإدارية.

-حصل محور تقديم المتطلبات الفنية بالتطبيق علي عينة البحث علي نسبة (٩٢.٨٣%) حيث اختلفت النسبة المئوية لعينة البحث حيث حصل هذا المحور بالتطبيق علي العاملين علي نسبة تراوحت بين (٨٦.٦٧%) إلى (٩٣.٣٣%) وعلي مجلس الإدارة علي نسبة (٩٨.٦٧%) وعلي هيئة الاستثمار ووزارة الشباب والرياضة علي نسبة (١٠٠%) وعلي عينة الخبراء الرياضيين والاكاديميين علي نسبة (١٠٠%) وهي نسبة قوية تدل علي موافقة عينة الدراسة علي عبارات محور المتطلبات الفنية.

-حصل محور المتطلبات المادية بالتطبيق على عينة البحث على نسبة (٩٠.٤٨%) حيث اختلفت النسبة المئوية لعينة البحث حيث حصل هذا المحور بالتطبيق على العاملين على نسبة تراوحت بين (٧٠.٨٣%) إلى (١٠٠%) وعلى مجلس الإدارة علي نسبة تراوحت بين (٤٧.٦٦%) إلي (١٠٠%) وعلي هيئة الاستثمار ووزارة الشباب والرياضة علي نسبة تراوحت بين (٧٣.٣٣%) إلي (١٠٠%) وعلي عينة الخبراء الرياضيين والاكاديميين علي نسبة تراوحت بين (٦٨.٨٨%) إلي (١٠٠%) وهي نسبة قوية تدل علي موافقة عينة الدراسة علي عبارات محور المتطلبات المادية.

-حصل محور المتطلبات البشرية بالتطبيق على عينة البحث على نسبة (٩٦.٥٣%) حيث اختلفت النسبة المئوية لعينة البحث حيث حصل هذا المحور بالتطبيق علي العاملين علي نسبة تراوحت بين (٨٦.٦٧%) إلى (١٠٠%) وعلي مجلس الإدارة علي نسبة تراوحت بين (٩٤.٦٧%) إلي (١٠٠%) وعلي هيئة الاستثمار ووزارة الشباب والرياضة علي نسبة (١٠٠%) وعلي عينة الخبراء الرياضيين والأكاديميين علي نسبة (١٠٠%) وهي نسبة قوية تدل علي موافقة عينة الدراسة علي عبارات محور المتطلبات المادية.

-حصل محور متطلبات التسويق بالتطبيق علي عينة البحث علي نسبة (٩٤.٣٣%) حيث اختلفت النسبة المئوية لعينة البحث حيث حصل هذا المحور بالتطبيق علي العاملين علي نسبة تراوحت بين (٨٦.٦٧%) إلى (٩٣.٣٣%) وعلي مجلس الإدارة علي نسبة تراوحت بين (٩٣.٣٣%) إلي (٩٨.٦٧%) وعلي هيئة الاستثمار ووزارة الشباب والرياضة علي نسبة (١٠٠%) وعلي عينة الخبراء الرياضيين والاكاديميين علي نسبة (١٠٠%) وهي نسبة قوية تدل علي موافقة عينة الدراسة علي عبارات محور متطلبات التسويق.

-حصل محور اللوائح والقوانين بالتطبيق على عينة البحث علي نسبة (٩٣.٤٢%) حيث اختلفت النسبة المئوية لعينة البحث حيث حصل هذا المحور بالتطبيق علي العاملين علي نسبة تراوحت بين (٨٧.٥٠%) إلى (١٠٠%) وعلي مجلس الإدارة علي نسبة تراوحت بين (٨٩.٣٣%) إلى (١٠٠%) وعلي هيئة الاستثمار ووزارة الشباب والرياضة علي نسبة تراوحت بين (٨٦.٦٧%) إلى (١٠٠%) وعلي عينة الخبراء الرياضيين والاكاديميين علي نسبة تراوحت بين (٨٨.٨٩%) إلى (١٠٠%) وهي نسبة قوية تدل علي موافقة عينة الدراسة علي عبارات محور قيد وشهر عقد الشركة.

لذلك تري الباحثة ضرورة اهتمام المسئولين داخل النادي علي توفير البنية التحتية الأساسية من مختلف المباني والمنشأت، وذلك من خلال التوجه نحو الاستثمار وجذب واستقطاب المستثمرين في المجال الرياضي، مع توفير الكفاءات البشرية لإدارة تلك المنشآت، مع الاهتمام بصقل وتطوير العاملين داخل النادي من خلال إقامة الدورات والمؤتمرات المختلفة الخاصة بالمستجدات التي تحدث في الرياضة العالمية، بالإضافة إلي الاهتمام بعملية الانتقاء ووضع كل شخص في مكانه المناسب مع توفير كافة سبل الدعم المادي والمعنوي للوصول للإبداع والابتكار.

وهذا ما يشير إليه "جمال محمد علي، بادي حسيان"(٢٠١٨م)(٣) و "شيرين جلال شحاتة" (٢٠٠٦م)(٨)أنه لابد وأن يتناسب الهدف من البطولات والمسابقات الرياضية مع الإمكانات المادية والبشرية المتاحة من أفراد مؤهلين علمياً لديهم من الخبرة ما يساعدهم علي إدارة مثل هذه الأحداث الرياضية المحلية والعالمية، وكذلك الإمكانات المادية المتاحة من مباني وملاعب وفنادق، بالإضافة إلي ضرورة الاستعانة بالأسس العلمية لنجاح مثل هذه البطولات والمتمثلة في وضع الخطط المناسبة، كذلك ان تتناسب اللوائح القانونية والإدارية مع طبيعة عمل الهيئات الرياضية واجراء التسهيلات القانونية التي من شانها تيسير العمل، وكذلك تحديد البرامج الزمنية المناسبة والميزانيات لنجاح البطولة، لذلك فأن البطولات والدورات الرياضية تساعد في تحقيق الفائدة المرجوة للهيئات الرياضية ولجميع المشاركين والمستفيدين من خلال توافر البرامج الترفيهية التي يمكن من خلالها قضاء أوقات الفراغ، بالإضافة إلي الفائدة الأساسية وهي المكاسب والعوائد المادية.

وبذلك تكون الباحثة قد أجابت على التساؤل الثاني من البحث وهو ما متطلبات تطوير التمويل الذاتي بالأندية الرياضية المصرية؟

الاستنتاجات: -

١-الاستنتاجات الخاصة بالجوانب الإدارية وآليات التنفيذ لتأسيس شركة مساهمة للاستثمار بالأندية الرياضية المصرية

في ضوء أهداف البحث وتحقيا للإجابة على تساؤلاته وفى حدود مجتمع وعينة البحث ومن خلال مناقشة النتائج وتحليلها وتفسيرها، توصلت الباحثة إلى الية بناء الشركة المساهمة بالنادي من خلال المراحل الأتية:

أولا: المرحلة التمهيدية لتأسيس الشركة المساهمة ويتم بها الاتي:

- تكوين جماعة المؤسسين.
- العقد الابتدائي للشركة.
- نظام الشركة الأساسي.
- إخطار الجهة الإدارية المختصة لطلب الترخيص.
- نشر عقد الشركة.

ثانياً: الاكتتاب والإعلان عن نشرة الاكتتاب.

ثالثاً: الإجراءات الختامية لتأسيس الشركة ويتم بها الاتي:

- انعقاد الجمعية التأسيسية.
- إعلان تأسيس الشركة وإشهارها.

٢-الاستنتاجات الخاصة متطلبات تطوير التمويل الذاتي بالأندية الرياضية المصرية.

- ضرورة توافر متطلبات تطوير التمويل الذاتي بالأندية الرياضية المصرية
- الاهتمام بتطبيق التصور المقترح قيد البحث.

٣-ما التصور المقترح لتأسيس شركة مساهمة للاستثمار بالأندية الرياضية المصرية كمصدر للتمويل الذاتي

ويتضمن الآتي:

- التعريف بالشركة المساهمة بالأندية الرياضية.
- أهداف إنشاء شركة المساهمة بالأندية الرياضية
- اختصاصات شركة المساهمة بالأندية الرياضية.
- خطوات تأسيس شركة مساهمه بالأندية الرياضية.
- الهيكل التنظيمي والإداري لشركة المساهمة بالأندية الرياضية.
- المهام والمسئوليات الرئيسية المنوطة بكل إدارة من إدارات الشركة المساهمة بالأندية الرياضية

- النطاق القانوني للشركة المساهمة للاستثمار بالأندية الرياضية
- اجراءات وآليات التنفيذ للتصور المقترح لتأسيس الشركة المساهمة للاستثمار كمصدر للتمويل الذاتي "المجالات الاستثمارية الجاذبة للاستثمار بالأندية الرياضية
- الرقابة على أداء الشركة مساهمه بالأندية الرياضية.

أولا: التعريف بالشركة المساهمة بالأندية الرياضية.

الشركة المساهمة "هي شكل قانوني اقتصادي وإداري من اشكال الشركات التجارية يكون مستقل داخل الأندية الرياضية يأخذ الصبغة التجارية بالمقام الأول وتعمل على إدارة ورعاية المشروعات الرياضية كمشروع يستهدف الربح وذلك بتقديم حصة من المال أو العمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة واستخدام رأس المال في أنماط رياضية تعود على المستثمرين بعائد مادي وتتبع هذه الشركة قوانين الدولة ككيان اقتصادي".

ثانيا: أهداف إنشاء الشركة مساهمه بالأندية الرياضية.

١- رفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات الرياضية كمؤسسات أعمال رياضية.

٢- تحقيق أقصي عائد استثماري متزايد ومستمر في المجال الرياضي.

٣- استحداث وظائف جديدة للعمل في المجال الرياضي.

٤- الاستثمار في الشركات المساهمة يحقق عائد مادي مجزي للمستثمرين في المجال الرياضي.

ثالثا: اختصاصات الشركة المساهمه بالأندية الرياضية

١- إدارة ورعاية الرياضات المختلفة من الناحية الفنية والمالية والقانونية والتنظيمية.

٢- وضع الخطط الاستراتيجية والاستثمارية والتسويقية التي تعمل على زيادة الموارد المالية للشركة وتنفيذها.

٣- رفع كفاءة عمليات الشركة الداخلية وتعزيز الشركات الاستراتيجية.

رابعا: خطوات تأسيس شركة مساهمه بالأندية الرياضية.

أولاً: مرحلة ما قبل التأسيس.

ثانياً: المرحلة التمهيدية لتأسيس الشركة المساهمة.

ثالثاً: الاكتتاب في رأس المال.

رابعاً: الإجراءات الختامية لتأسيس الشركة المساهمة.

أولاً: مرحلة ما قبل التأسيس:

وتتضمن تلك المرحلة ما يلي:

١- دارسة الجدوى القانونية والاستثمارية:

أ- تحديد المتطلبات القانونية والعملية لتأسيس الشركة.

ب- تحديد غرض الشركة بحسب المطلوب منها تحقيقه.

ج- الجدوى الاقتصادية للشركة وفقاً للإيرادات والمصروفات المتوقعة خلال فترة

تسويق فكرة الشركة:

أ- الوسائل المطبوعة والوسائل التكنولوجية والوسائل الإعلامية

ثانياً: المرحلة التمهيدية لتأسيس الشركة المساهمة.

- **تكوين جماعة المؤسسين:**

وهم الأفراد الذين يشتركون اشتراكا فعلياً في عملية التأسيس للشركة بنية تحمل المسؤولية الناشئة عن التأسيس ويشمل الأفراد الذين وقعوا على العقد الابتدائي أو طلب الترخيص في تأسيس الشركة أو قدم حصص عينية عند تأسيسها.

- **العقد الابتدائي للشركة**

يكون نموذج العقد الابتدائي والنظام الأساسي لكل من شركات المساهمة على الوجه الذي يصدر به قرار من الوزير المختص ولا يجوز للمؤسسين أو الشركاء إغفال إدراج البيانات المتعلقة باسم الشركة وغرضها وقيمة رأس مالها وعدد الأسهم التي ينقسم إليها ومراتبها والقيمة الإسمية للسهم. يجب أن يكون العقد الابتدائي لشركة المساهمة وكذلك نظامها الأساسي موقع من المؤسسين أو من ينوب عنهم قانونياً، وكذلك يجب إفراغ العقد والنظام الأساسي في ورقة رسمية والتصديق على التوقيعات الواردة فيها أمام مكتب الشهر العقاري والتوثيق المختص وذلك بعد موافقة اللجنة المختصة.

- **نظام الشركة الأساسي**

وهو يعتبر العقد النهائي لتكوين الشركة ويلحق بالعقد الابتدائي ويرفق به، ويبين النظام الأساسي للشركة الأوضاع التي يجوز للشركاء المؤسسين أن يأخذوا بها أو يحذفوها من النموذج كما يكون لهم إضافة أية شروط أخرى لا تتنافى مع أحكام القانون أو اللوائح.

- **إخطار الجهة الإدارية المختصة لطلب الترخيص**

يشترط لمنح الترخيص لشركات الخدمات الرياضية:

- أن تتخذ الشركة طالبة الترخيص شكل شركة مساهمة، على ألا يقل رأس مالها المصدر عن ٢٥٠ ألف جنيه إذا كان الترخيص لمجال واحد من مجالات الخدمات الرياضية، وعن مليون جنيه إذا كان الترخيص لأكثر من مجال، وعن ١٠ ملايين جنيه إذا كان الترخيص لإنشاء نادٍ خاص واحد، أو فرع واحد للنادي الخاص أو فرع للهيئة الرياضية.

- وفى جميع حالات منح الترخيص أو تجديده يجب ألا يقل رأس مال الشركة المصدر عن ثلث التكاليف الاستشارية للمشروع.
- أن تؤدى الشركة رسم الترخيص أو تجديده للجهة الإدارية المختصة، بما يعدل نسبة (٠.٧٥%) من رأس مال الشركة المصدر.
- أن يتضمن عقد الشركة ونظامها الأساسي أحد مجالات الخدمات الرياضية المقررة.

- **مستندات التأسيس:**

على الشركة التي ترغب في الحصول على ترخيص مزاولة أعمال الخدمات الرياضية التقدم بطلب الي الجهة الإدارية المختصة، موضح به البيانات الآتية:

- اسم الشركة، ومقرها، والبريد الإلكتروني لها، وأماكن مزاولة الأنشطة الرياضية، ومنشأتها.
- المجال أو المجالات التي ترغب الشركة في مزاولتها.
- أسماء الشركاء وصفاتهم بالشركة ومحل إقامتهم وجنسيتهم.
- رأس مال الشركة المصدر.
- أسماء أعضاء مجلس الإدارة وسنهم ومؤهلاتهم الدراسية ورقمهم القومي وعناوينهم.

- **نشر عقد الشركة:**

تنظم اللائحة التنفيذية إجراءات نشر عقد الشركة ونظامها وأداة الموافقة على التأسيس سواء بالوقائع المصرية أو النشرة الخاصة التي تصدر لذلك الغرض أو بغير ذلك عن طريق النشر، وفي جميع الأحوال يتم النشر على نفقة الشركة، كما تتولى الإدارة العامة للشركات بعد موافاتها بالأوراق المطلوبة لنشر البيانات والوثائق الآتية بصحيفة الشركات وعلى نفقة الشركة.

ثالثاً: الاكتتاب والإعلان عن نشرة الاكتتاب

هو تصرف قانوني يعبر فيه الشخص الطبيعي أو الاعتباري عن رغبته بالانضمام إلى عقد الشركة بشراء قدر معين من أسهم رأس مالها بمقدار من المال نقدي أو عيني بالشروط والأوضاع التي يحددها القانون.

الإعلان والدعاية عن نشرة الاكتتاب:

تعلن نشرة الاكتتاب وتعديلاتها وتقرير مراقب الحسابات بعد إقرارها من الهيئة في صحيفتين يوميتين إحداهما على الأقل باللغة العربية، وفي صحيفة الاستثمار قبل البدء في الاكتتاب بخمسة عشر يوماً على الأقل أو خلال عشرة أيام من تاريخ اعتماد تعديل النشرة حسب الأحوال.

رابعاً: الإجراءات الختامية لتأسيس الشركة

- **انعقاد الجمعية التأسيسية**
- **إعلان تأسيس الشركة وإشهارها:**

خامسا: الهيكل التنظيمي المقترح لتأسيس الشركة المساهمة بالأندية الرياضية.

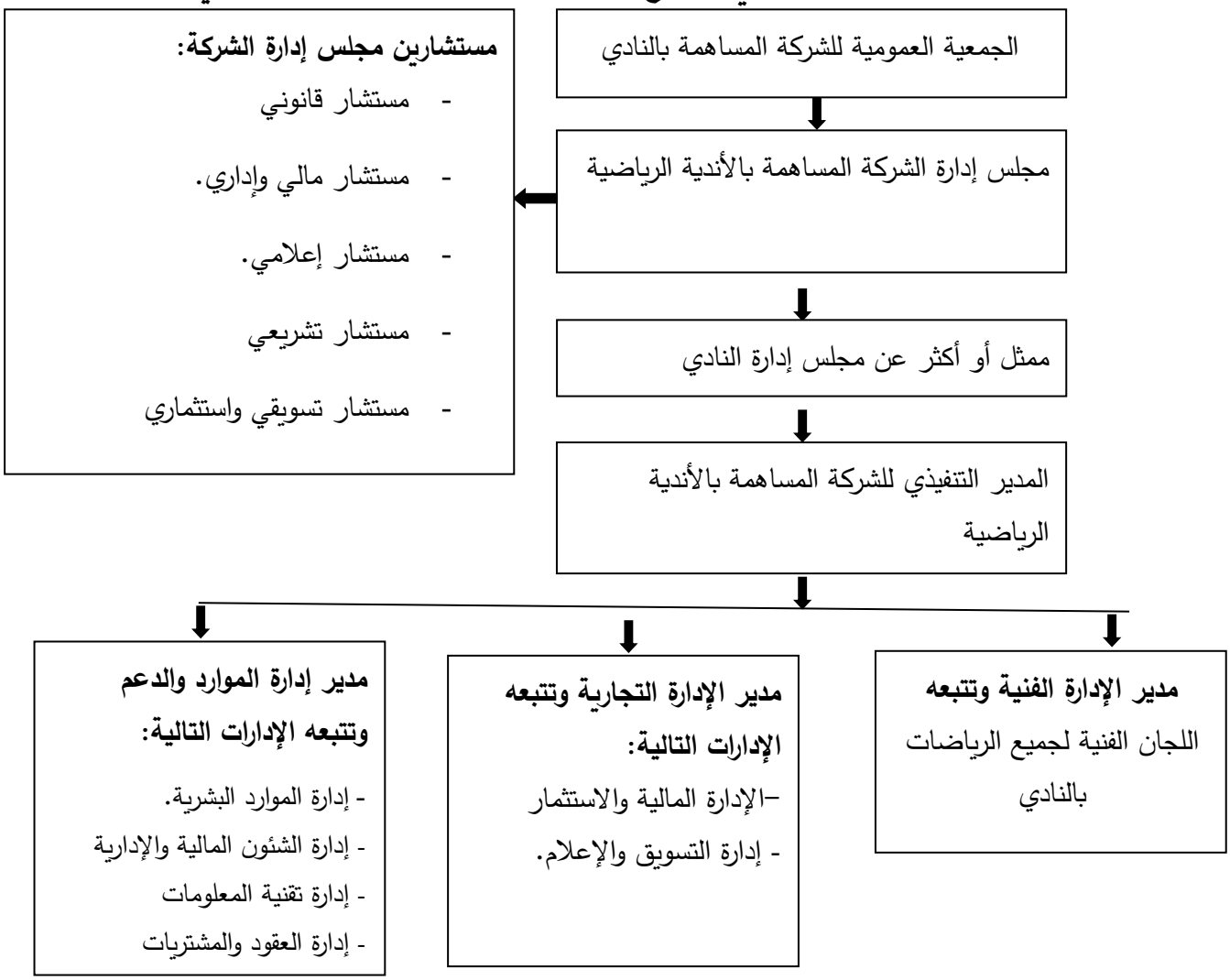

سادسا: اجراءات وآليات التنفيذ للتصور المقترح لتأسيس الشركة المساهمة للاستثمار كمصدر للتمويل الذاتي "المجالات الاستثمارية الجاذبة للاستثمار بالأندية الرياضية"

١ – تطوير البنية التحتية والإمكانات المادية والبشرية وذلك عن طريق: –

- **الإمكانات المادية**

١- توفير دعم مالي مناسب لإنشاء بنية تحتية خاصة بالنادي يتوفر فيها(مباني إدارية وخدمية – ملاعب – صالات تدريبية – قاعات – مركز إعلامي – منافذ بيع التذاكر).

٢- توفير ودعم النادي بكافة الأجهزة والأدوات والمعدات اللازمة للملاعب وللمنافسات والبطولات المختلفة.

٣- توفير قاعدة بيانات واضحة لجميع المنشأة الخاصة بالنادي وكيفية استغلالها.

٤- توافر لوحات إلكترونية توضيحية واسترشاديه داخل المنشأة والملاعب والصالات الخاصة بالنادي.
٥- توافر نظام تكنولوجي بالنادي لكيفية حجز الملاعب والقاعات إلكترونياُ لتوضيح الأنشطة والخدمات.

- **الإمكانات البشرية**

٦- اختيار العاملين داخل النادي واللجان وفقاً خبراتهم وقدراتهم وكفاءتهم عن طريق الاختبارات لتقييم قدراتهم.
٧- وضع الأفراد المناسبين والمتخصصين في الأماكن المناسبة لهم داخل النادي.
٨- صقل العنصر البشري داخل النادي من خلال إقامة البرامج والدورات ليتمكنوا من مواكبة المستجدات في كافة المجالات والاستعانة بالأفراد ذو الخبرة في التخصصات المختلفة لتبادل الخبرات معهم.

٢- تسويق البطولات والمسابقات واللاعبين عن طريق: -

١- التعاقد مع الشركات الراعية والمؤسسات الإعلامية لدعم النادي وتسويق أنشطته وبطولاته.
٢- يتم التسويق للأبطال الدوليين بالمنتخبات الحاصلين علي ميداليات في المسابقات والبطولات المختلفة.
٣- الاستعانة بأساليب الترويج والتسويق التكنولوجيا للبطولات والمسابقات واللاعبين.
٤- استخدام أساليب التسويق الإلكتروني للترويج للمسابقات والبطولات التي ينظمها.
٥- الاهتمام بتسويق حقوق الإعلان للشركات التجارية داخل الملعب أثناء إقامة المسابقات والبطولات.
٦- تنظيم بطولات ومسابقات النادي كأنشطة اجتماعية وترويحية كنوع من التسويق والترويج لها.

٣- المتطلبات الإدارية والفنية عن طريق: -

١- مراجعة شاملة لجميع الوظائف الفنية والإدارية وإجراء تقييم للقائمين علي العمل بالنادي، وتحديد المواصفات اللازمة لكل وظيفة.
٢- تبني سياسة التدوير الوظيفي داخل الهياكل الإدارية والفنية من أجل اكتساب الخبرات المتنوعة في كافة المجالات المختلفة.
٣- تنسيق النادي مع الهيئات الأخرى المتطورة والشخصيات والقامات ذوي الخبرات الكبيرة لعمل بروتكولات علمية وورش تدريبية للاستفادة في تطوير الدخل الخاص بالنادي ووضع الخطط والبرامج التمويلية.
٤- إجراء بحوث تسويقية بصورة منتظمة تساعد في التعرف علي حاجات ورغبات المستفيدين.
٥- وجود مركز معلومات لإجراء دراسات جدوى للمشروعات الخاصة بالاستثمار والشركات المساهمة
٦- توافر قاعدة من البيانات تساعد علي اتخاذ القرار التسويقي في النادي.
٧- وجود لجان للتسويق والاستثمار تتكون من الخبراء الأكاديميين وغير الأكاديميين المتخصصين في مجال التسويق والاستثمار لتبادل الخبرات بينهم وبين أعضاء النادي.
٨- عقد ورش عمل للجان الفنية المختلفة لتحديد الاحتياجات التدريبية المختلفة.
٩- إجراء تقييم لكافة القائمين علي العمل بالنادي (اللجان النوعية والفنية- الجهاز الإداري- المدير المالي والتنفيذي- مجالس المناطق) بالإضافة إلي المدربين والحكام والإداريين.

٤-**توسيع قاعدة الممارسة والمستفيدين** عن طريق: -

١- دراسة احتياجات ورغبات ومتطلبات المستفيدين من الأنشطة والبرامج والدورات والمسابقات المختلفة الخاصة بالنادي.
٢- تشجيع المستفيدين علي تبني مفاهيم التغيير والتطوير والابتكار والتجديد.
٣- تنفيذ برامج مخططة وأنشطة ومسابقات مميزة تعمل علي صقل خبرات ومهارات الأعضاء والمستفيدين.
٤- تناسب قيمة الاشتراكات السنوية مع الإمكانيات المادية بالأندية الأعضاء.
٥- توفير أنظمة ووسائل اتصالات حديثة داخل النادي للتواصل مع المستفيدين بشكل مستمر.
٦- التعرف علي الاستفسارات والمشكلات المتعلقة بالمستفيدين والعمل علي حلها، لزيادة قاعدة الممارسة.
٧- السعي الدائم بالنادي لعمل مشروعات وبروتوكولات مع (وزارة الشباب والرياضة – التربية والتعليم – المؤسسة العسكرية) لزيادة قاعدة الممارسة.
٨- متابعة وتقييم كافة آليات العمل والاستفادة من التغذية الراجعة سواء من الأعضاء أو المستفيدين أو الجمهور.

سابعا: الرقابة على أداء الشركة المساهمة بالأندية الرياضية

١- الرقابة الداخلية وممثلة في:

الجمعية العمومية للشركة المساهمة بالأندية الرياضية ومن سلطاتها:

- سحب الثقة من مجلس الإدارة للشركة.
- الاقتراح بدمج الشركة مع شركة أخري.
- الرقابة على ميزانية الشركة وأبداء الملاحظات عليها.
- مراقبة أداء الإدارات الخاصة بالشركة.
- إلغاء قرار أو أكثر من قرارات مجلس الإدارة.

٢- الرقابة الخارجية وممثلة في:

- الجهاز المركزي للمحاسبات.
- إدارة الأموال العامة.
- الهيئة العامة للرقابة المالية.
- الهيئة العامة للاستثمار.
- اللجنة الأولمبية المصرية.
- وزارة الشباب والرياضة.

التوصيات:

في ضوء ما أظهرته نتائج الدراسة وفى ظل الظروف الاقتصادية والتكنولوجية والتنافسية المتغيرة التي تعيشها الهيئات الرياضية، أصبح هناك ضرورة لتبنى النادي فكرة إنشاء شركة مساهمة، لذا يتقدم الباحثة بالتوصيات التالية:

- توصي الباحثة بضرورة تطبيق التصور المقترح لتأسيس شركة مساهمة بالأندية الرياضية المصرية كمصدر للتمويل الذاتي.
- ضرورة تبني النادي فكرة التحول لشركة مساهمه كمصدر للتمويل الذاتي بالأندية الرياضية المصرية.
- تشكيل لجنة بمعرفة وزير الشباب والرياضة من الخبراء في مجال التسويق والاستثمار الرياضي من ذوي الخبرة والكفاءة لتولي مسئولية متابعة النادي ات التي تسعي إلى تأسيس شركة مساهمة بها وتقدير الحصص العينية التي هي إحدى الإجراءات الهامة في عملية تأسيس الشركة المساهمة.
- ضرورة تسهيل الدولة للإجراءات الخاصة بالاستثمار والمستثمرين والتخلص من الأعباء الروتينية والتعقيدات والجمود الإجرائية والصعوبات الجمركية التي قد تعوق عملية الاستثمار.
- ضرورة العمل على الاهتمام بالمتطلبات الإدارية والفنية والمادية والبشرية والتسويقية داخل النادي.
- ضرورة الاهتمام بإنشاء إدارة محترفة خاصة بالتسويق والاستثمار داخل الأندية الرياضية تعمل على تسويق وترويج اللاعبين واستثمار الأنشطة والبطولات والمسابقات والعمل علي صقل وتنمية العنصر البشري بكل حديث في ذلك المجالات.
- العمل على جذب واستقطاب الشركات الراعية لرعاية بالأندية الرياضية، وتقديم الدعم لتحقيق الأهداف والوصول إلى الإنجازات والمنافسات العالمية.
- ضرورة العمل على التعاقد مع الرعاة وقنوات البث المختلفة والصحف والمجلات المختلفة لتغطية المسابقات والبطولات والأحداث الخاصة بالنادي.
- اهتمام الأندية الرياضية باستضافة وإقامة البطولات والمسابقات والأحداث الرياضية العالمية في أقاليم جمهورية مصر العربية ذات الطبيعة السياحية والتاريخية، وتصميم برامج للأنشطة التي تحقق جذب الأفراد بما يعود بالنفع علي النادي بالموارد المالية، واكتشاف الموهوبين والأبطال في مختلف المسابقات.
- إعداد برامج وأنشطة التسويق والاستثمار بشكل متوازن يتفق مع حاجات ورغبات المستفيدين بالاستناد على الأسس العلمية الصحيحة.

المراجـــع

المراجع العربية:

١- آمال شريفي :الإطار القانوني لشركة المساهمة (دراسة مقارنة)"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، الجزائر،٢٠١٦م.
٢- أنمار عدنان المعموري: نموذج مقترح لمصادر التمويل الذاتي في أندية الدرجة الأولي العراقية، رسالة ماجستير، كلية التربية الرياضية، جامعة المنصورة، ٢٠١٥م.
٣- جمال محمد علي، بادي حسيان الدوسري: الإدارة الرياضية في القرن الـ ٢١، الطبعة الأولي، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨م.
٤- رحاب محمود داخلي على: الجمعيات العمومية ودورها في ادارة شركات المساهمة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، قسم القانون التجاري، جامعة القاهرة، ، ٢٠١٠م.
٥- سارة إسماعيل محمد: الإطار التشريعي والقيمة الاقتصادية للاكتتاب في الأندية الرياضية المصرية (نهج استثماري مستحدث)، رسالة دكتوراه، كلية التربية الرياضية للبنات ، جامعة حلوان ، ٢٠١٤م
٦- سميحة القليوبية عبد الرحمن: الشركات التجارية في القانون المصري، دار النهضة العربية، ط٢، القاهرة، ٢٠١٤ م.
٧- سيغة سفيان: النظام القانوني للشركات المساهمة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في لحقوق – تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، ٢٠١٧م.
٨- شيرين جلال شحاتة: تقويم اسلوب اختيار شاغلي مناصب الادارة العليا بالاتحاد المصري للسباحة بين الانتخاب والتعيين، رسالة ماجستير، كلية التربية الرياضية، جامعة أسيوط، ٢٠٠٦م.
٩- عايدة بن عاشور وكريمة الشابون :تأسيس شركة المساهمة في القانون الجزائري"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، رسالة ماجستير،٢٠١٢م.
١٠- على محمد عبد الجليل سعيد القيسي: شركات المساهمة تحت التأسيس في القانون اليمنى والمصري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم القانون التجاري، جامعة أسيوط، ٢٠٠٨م.
١١- فهمي بن عبد الله: النظام القانوني لنشاط شركة المساهمة، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٥م.
١٢- قانون الرياضة الجديد: الاستثمار فى المجال الرياضي، الباب الثامن، مادة (٧١) ، ٢٠١٧م

١٣- قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادرة بالقرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م، المواد (٧، ٩، ١١، ١٧، ٢١، ٣١، ٤٩، ٥١، ٥٤، ٧٧، ٧٩، ٨٢، ٨٦، ٨٩، ٩٥، ١٠٣-١٠٨).

١٤- لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية: القرار الوزاري رقم ١١٢٤ ل سنة٢٠١٧م الصادر بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٧م، المواد (٢ -١٣).

١٥- محمد السيد عمر المنجي: دور التمويل الذاتي في تطوير مستوي تقديم الخدمات الرياضية بالأندية بمحافظة الدقهلية، رسالة ماجستير، كلية التربية الرياضية، جامعة المنصورة، ٢٠١٧م.

١٦- محمد الصيرفي: إدارة التسويق، الطبعة الأولي، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٥م.

١٧- محمد الكيلاني: الشركات التجارية، دار الثقافة، الطبعة الأولي، الأردن، ٢٠٠٩م.

١٨- محمد خلف الله محمود: نموذج مقترح للبورصة الرياضية بجهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، كلية التربية الرياضية، قسم الإدارة الرياضية، جامعة المنيا، ٢٠١٦ م.

١٩- محمد رفعت المحروقي :نموذج مقترح لإنشاء شركات كرة القدم بالأندية الرياضية المصرية"، رسالة دكتوراه، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٣م.

٢٠- نصر الدين محمد علي، صفاء الدين محمد ظافر: المحاسبة في الشركات المساهمة (قطاع خاص – قطاع الاعمال)، الجزء الاول، جامعة اسيوط، كلية التجارة، ٢٠٠٩م.

٢١- هاني جمال يوسف إسماعيل: إدارة الاستثمار بالأندية الأهلية والأندية الخاصة كمؤشر لتحقيق التمويل الذاتي القدم، رسالة دكتوراه، كلية التربية الرياضية ، جامعة المنيا، ٢٠١٢م.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

22-daniel Fabrizio, joseph Hunter(2019): ' Sport Investing; Profiting form point Spreads ;Finding Value in the sport Marketplace" Sport Insights .The Action Network

ثالثاً: مراجع شبكة المعلومات:

23- https://www.masrawy.com/sports/sports_articles/details/2017/5

16- https://www.facebook.com/EgySwimming.Fed/100-

ملخص البحث

تصور مقترح لتأسيس شركة مساهمة بالأندية الرياضية المصرية كمصدر للتمويل الذاتي

*أ.م. د/ شيرين جلال شحاته

ملخص البحث:

استهدف البحث الي وضع تصور مقترح لتأسيس شركة مساهمة بالأندية الرياضية المصرية كمصدر للتمويل الذاتي ، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتمثل مجتمع البحث من الأندية الرياضية الأهلية والخاصة بجمهورية مصر العربية والمتمثلين في: أعضاء مجالس الإدارات، العاملين بالإدارات المختلفة والمختصين بعملية الاستثمار بالأندية الرياضية، هيئة الاستثمار وقسم الاستثمار الرياضي بوزارة الشباب والرياضة، خبراء الاستثمار في المجال الرياضي والمجال الأكاديمي، وتم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية وتضم (١٠٠) فرد ، واستعانت الباحثة في أدوات جمع البيانات علي الاستبيان، وتم تطبيق البحث في الفترة من ٢٠٢٠/١/٥م حتى ٢٠٢٠/٢/١٥م، كما قامت الباحثة باستخدام المعالجات الإحصائية ، وقد أشارت النتائج إلي الجوانب الإدارية والآليات لتأسيس شركة مساهمة للاستثمار بالأندية الرياضية المصرية ، ضرورة توافر متطلبات تطوير التمويل الذاتي بالأندية الرياضية المصرية لذا توصى الباحثة بضرورة تطبيق التصور المقترح لتأسيس شركة مساهمة بالأندية الرياضية المصرية كمصدر للتمويل الذاتي، كما توصي ضرورة تبني الأندية الرياضية فكرة التحول لشركة مساهمه كمصدر للتمويل الذاتي.

* أستاذ مساعد بقسم الإدارة الرياضية والترويح – كلية التربية الرياضية – جامعة أسيوط

Abstract

A proposal to establish a joint stock company in the Egyptian sports clubs as a source of self-financing

Dr / Shereen Galal Shehata

The research aimed to develop a proposed vision for the establishment of a joint stock company in the Egyptian sports clubs as a source of self-financing. Investment and the Sports Investment Department of the Ministry of Youth and Sports, investment experts in the sports and academic fields, and the research sample was randomly selected and includes (100) individuals. /2/2020 AD, the researcher also used statistical treatments, and the results indicated the administrative aspects and mechanisms for establishing a joint-stock company to invest in Egyptian sports clubs, the need to meet the requirements for self-financing development in Egyptian sports clubs. For self-financing, it also recommends that sports clubs should adopt the idea of transforming into a joint stock company Issued for self-financing.

Assistant Professor of Sports Management & Recreation-Faculty of Physical Education- Assiut University- Egypt